وقال اما اردت عتقه من العمل ولم ارد الحرية صدق في ذلك مع يمينه ومن عجب من على عبده
او من شئ راه منه فقال له ما انت الا حر او قال يعلم يا حر ولم يرد شيئا من الحرية انما اراد
ان يقصد بني اباي كالحر فلا شئ عليه في الفتيا وفي المقنعة وعن مالك في عبد طبخ لسيده
فاعجبه طبخه فقال انت حر وقامت عليه بينة بذلك انه لا شئ عليه لا معنى قوله انت حر الا ان
يكون قال ذلك لسيده او امته ان قال لي يا مولاي او يا سيدتي او قال له رجل الله امرأة
فقال لا فلا شئ عليه في ذلك وان قال لا نكاح بيني وبينك او لا مال لي عليك او لا سبيل لي
عليك فلا شئ عليه اذا كان الكلام عتابا الا ان يروى بقوله هذا الطلاق ابن شهاب وان
قال لها انت سائبة او مني عتيقة او ليس بيني وبينك حلال ولا حرام فليحلف ما اراد بذلك
طلاقا ويدين فان نكل ورع انه اراد به الطلاق فما كان ما اراد من الطلاق ويحلف على ذلك
ويكمل من قال مثل هذا عقوبة موجعة لانه ليس على نفسه وعلى حكام المسلمين ولعل ابن رشد
الى هذه المسايل اشار ان له فيها احتمالا والاظهر اللزوم وفي النوادر عن المواز ية
من قال لامرأته كنت طلقتك البتة ولعبده كنت اعتقتك ولم يكن فعل فقال ابو
الزناد لا شئ عليه في الفتيا وقال مالك يلزمه كمن قال انت طالق او انت حر يريد بذلك
ولا عتقا وقاله وسيحنه وابن شهاب مالك الا ان يأتي بعذر بين مالك ومن اعتزل
في شئ سئل فيه يا ابن حلف بطلاق او عتق ولم يحلف فلا شئ عليه في الفتيا وفي مسايل الرماح
اذا قال الانسان حلفت في شئ حلفت بالطرح اذا فعله ولم يكن حلفت ولا نوى بقلبه حلفت
بمينا وانما هو كاذب فلا شئ عليه وان اسرته البينة لزمه حكم اليمين ولو قال عنيت زوجتي
فلا عبرة ولم يطلق فلا شئ عليه هذا بين على ان الوعد لا يقضى به في العطيات وعلى
القول بالقضاء به نظر هنا ولو قال لها ان فعلت كذا كان حر وجاء عليه ففعلت فان
نوى بقوله كان حر وجاء عليه الطلاق فهو طلاق وان لم يكن له نية في العبد فهي واحدة
وان لم يرد بقوله فلا شئ عليه وان لم يكن له نية فقد تقدم في المجهول ما يرد
على ذلك ومن حلف بين عتقه بالبتة فقال امرأتي طالق البتة وانما اراد ان يقول قال فلان
فان ذكر ذلك نسقا فلا شئ عليه وفي سماع اصبغ قال اشهب اذا قال لامرأته ان شاء الله
ان انت طلقت او لعبده ان اعتقتك فلا شئ عليه الا ان يريد به عتقا او طلاقا هذا من الكذا
بين على الله ولو قال ان شاء الله انك طالق كانت طالقا ولو قال في الطريق استغفر الله ونحوه
عن ابن حبيب اذا قال انت طالق امس والشهر الماضي لم يقع عليه طلاق لانه كذب ومحال
الا ان يكون اراد بذلك اخبارها انه كان طلقها وظاهر كلام ابن الحاجب انه حانث بأنه
قال في قوله ان لم يكن هذا الانسان انسانا فانت طالق فلا شئ عليه ولو قال انت طالق ان لم
يكن هذا الانسان انسانا فانه حانث كقوله انت طالق امس قال شيخنا الامام الابرياني
كقوله ان شاء هذا الحجر والصحيح قوله انت طالق ان شاء هذا العمود مثله وفي النوادر تغيير
الطلاق بالماضي كالطلاق قد مر وكقول ابن الحاجب ابن شاس من قال ان طلقتك فانت

طالق

طالق قبل ذلك فانه تلحقه قبله ان طلقها لزمه تمام الثلاث وهذا نحو قول ابن الحاجب
الطرطوشي وهو المرجحة بالمرجحة قال الشافعي لا يقع عليها طلاق اذ لا وهو قول ابن سريج
وعن طايفة منهم يقع المحرم دون المعان منهم الدوري وغيره وعن طايفة يقع مع المحرم
تمام الثلاثة من المعان قاله ابو حنيفة ومن الشافعية ابو نصر بن الصباغ وغيره قال
وهو الذي اختاره قال وليس لاصحابنا في هذه المسألة ما يعول عليه ولا الذي مايد ل على
تصحيحه وهو عندي مرفوض شهادة عدلين على مزاعتقها انه غصبها المدعاها لان
شهادتهما يودي الى تبعيضها وعدم قبول شهادة بمايد بن عليه يبطل عتقها وشله
فتوى ابن رشد اذا جرح من عدله لا يقبل لسنده لان شهادته يودي الى نفيه وكذا قبل اللخمي
عن عبد الملك اذا اخذت المرأة زوجها العبد بصداقها قبل البناء لان شهادته يودي الى
نفيه وهذا الصل فيه مسايل كثيرة منها اذا كذب الامين المفرج في باب الشهادة ونقل
الاجناني عن ابن يونس قال الطرطوشي وفع له مايد ل على خلاف هذا وهو ثبوت مايودي
الى نفيه منه قوله من اعتق ولده او والده في مرضه بتلا صح عتقه وورثه مع ان ارثه
يودي الى نفيه لان العطيه في المرض كالوصية لا تصح لوارث فثبوت ارثه يبطل العطية
وبطلان العطيه يبطل حريته وبطلان الحرية يبطل ارثه وفي النوادر من شرط هذا
ان كل امرأة ستزوجها عليها طالق فتزوج احدى وشرط لها ان كل امرأة له طالق فقال
محمد واصبغ تطلق عليه وعن ابن القاسم لا تطلق الثانية الطرطوشي هذه المسألة
المرجحة وهذا الصل يبنى عليه مسايل وهو جعل المؤجل مستقبلا سببا في طلاق قبله
بزمن ما من عنه هل يلزم اعتبار ابوقت العقدين او اعتبار ابوقت حصول السبب في سماع
عيسى ابن القاسم من قال لامرأته انت طالق اليوم ان دخلت فلان عدا الحمام فلا شئ عليه حتى
يدخل وليس هذا ابن رشد في المقدمات خلافا لظاهر قوله وتقدم قوله من قال لامرأته اليوم انت طالق ان دخل
فلان عدا الحمام وعلما اليوم على ظاهرها ولا بن محرز عن ابن القاسم من قال لامرأته ان دخلت
الدار فانت طالق امس دخول لزمه الطلاق ولابن عبد الحكم ان قال انت طالق اليوم ان
كلمت فلانا عدا فكلمه فلا شئ عليه اليوم وهذا خلاف اصل ما قاله يلزمه الطلاق لانه
لا يعلق بزمن فيحتمل في هذا الاصل طريقان هل يلغى الزمان امره ولا خلاف ان ايقاع
الطلاق هو اليوم وفي النوادر عن القاسم من قال لامرأته قد وليتك امرك ان شاء الله
فقالت قد رضيت ان شاء الله وعملا ان لا يريد ان طلاك فلا شئ عليهما وحلف وان اراد الطلاق
على العبد لزمه حلب هذه المسايل يقتضي ان مسألة الشاب الذي امر اهل
فكت ما قاله له صدقي ابيه طليق على انه لا يلزمه كما اشار اليه المازري وان كان من اهل
البلد فانه من لفظ وكتابة تعريفية طلاق والله اعلم وفيما ذكرناه من هذا الباب كفاية
شيخنا العريني عن قال لامرأته اذا بعت الى ابيك غنمي فانت او قال لرجل يا فلان
امسك بها الى ابيها فانها لم تحسن عشرتها معي ما يلزمه اذا لم يرد بقوله